

أينني من قضية الوطن؟

من الفرد المتفرج الى المواطن

الفاعل

رائد شرف الدين

نادي روتاري بيروت
١٥ تموز ٢٠١٣ | الأشرفية - لبنان

قائمة المحتويات

١. في التوصيف..... ٢
٢. في المفهوم..... ٥
٣. في التربية على المواطنة..... ٦
٤. نقد السائد..... ٧
٥. أنا أولاً!..... ٨
٦. نحو مدونة معارف ومهارات ومسلوكيات مواطنة..... ٨
٧. في الختام، ٩

١. في التوصيف

أحجية التفرّج قديمة قَدَمَ التجمّع البشري، وشواهد ذلك ماثلة في مدرجات الرومان وحلّبات الإغريق وغيرها. ولعلّ كُثراً بيننا يتذكرون "صندوق الفرجة" يوم كنا أطفالاً ندخل رؤوسنا في علبة كرتونية تقبض على كلّ حواسنا وتركزها على الصوّر المعروضة. دعونا نتأمل فرجة كرة القدم وفرجة حياتنا السياسية. هناك العديد من التؤوليات لتفسير ولع الناس بكرة القدم إلى ما يصل حدّ الاستلاب. يصيح الجمهور ويهتف، يُطلق الأحكام إعجاباً أو استنكاراً لتلك الحركة. يوبّخ اللاعبين، يؤنبهم، يشتمهم. باستثناء التأثير الضئيل لجمهور المتفرجين في المدرجات عبر بث الحماسة في لاعبي هذا الفريق أو ذاك، ليس لملايين الأبصار الشاحصة على شاشة التلفاز أي تأثير على مجريات الحدث.

في الحياة السياسية، الجمهور هو ذاته، وأحجية التفرّج تكاد لا تختلف، وإن اختلفت عوامل التشويق والمتعة والترفيه، وحلّت محلها مشاعر الإحباط واليأس وانسداد الأفق. الكرة المتقاذفة هذه المرّة- هي مصائر الناس وكراماتهم. اللاعبون خليط من الوهم والواقع، بعضهم مرئي ومعروف، وبعضهم لا شكل له ولا طعم ولا رائحة. هو فقط ضغطهم الهائل على صدور الناس ما يؤكّد وجودهم وتكاثرهم. هي حشجة الاختناق التي تؤكّد لنا أن أعناقنا ما تزال عالقة في صندوق لعبة تفانوا في اتقانها، وتفانينا في التفرّج عليها.

تتمحور إشكالية هذه الورقة حول مسؤولية الفرد، وكيفية اعتناقه من قهر السلبية والقعود، ومن شرنقة التفرّج ضمن الجماعة. ولأنّ الإنسان كائن اجتماعي، ولأنّ المجموعات البشرية دخلت في علاقات تبادلية وسلطوية وفكرية... فلا مناص من جولة في الجغرافية السياسية تساعدنا على تلمس مسارنا نحو المواطنة العالمية، وذلك انطلاقاً من الواقع المعقد في اللحظة الراهنة، أي واقع الفرد اللبناني في إطاره الإسلامي والعالمي وفي سنوات الحراك العربي. بعد هذه الخلفية، تبحث الورقة ملامح المواطنة المرتجاة، وتناقش السائد في التربية على المواطنة، لنخلص إلى جملة خطوات أو منهجيات نعتقد أنها تساعد من يتبعها على اختراق الدوامة السائدة.

في مراجعته لأحوال العرب في النصف قرن المنصرم، يصفها جورج قرم^١ بأنها حالّ من الإدمان على الفشل بعد أن قرروا الخروج من التاريخ منذ القرن الثالث عشر. كما يطرح أسئلة مريرة حول قضايا جوهرية منها الانقطاع بالذاكرة عن جو الحرّية الدينية الذي حبّذه الإسلام، وافتقاد التراكم المعرفي مع تشرذم النظام الإدراكي، والدخول في حلقة مفرغة عند محاولة تحديد الهوية العربية، ناهيك عن الفشل الذريع في قضايا التنمية وفي تملك التكنولوجيا وإنتاج المعرفة.

^١ - العرب في نصف قرن: الإدمان على الفشل (٢)، مقالة منشورة في جريد السفير، عدد ٦ تموز ٢٠١٣

العرب المستنهضون بالإسلام هم من استطاعوا مزج الحضارات القديمة كلها، ونشروها في العالم بلا حساب منذ القرن السابع وحتى القرن الخامس عشر. وفجأة انقطع كل شيء إلا نسق القبيلة ومنطق السلالة، لقد تفرقوا أيدي سبأ بحكم انجرافهم نحو مصالحتهم الأناثية لا سيما أولي الأمر فيهم. المذهل أن بعض الأفراد العرب ممن يهجرون أوطانهم ويحققون اختراقات في العلم أو الأدب أو الفن، يلقون عندنا الاعتراف، بين تكريم وتأيين. لكنهم يحظون بذلك بحكم أصلهم، وليس بفضل إنجازهم أو فكرهم. كم ممن يتباهون بجبران خليل جبران اللبناني، بل البشراي، اطلعوا على كتبه وأعماله؟ وممن يحتفلون بإدوار سعيد في العالم العربي هم فعلاً على علاقة بأفكاره، أو على علم بها؟

ما يعصر الفؤاد أن معظم مدائن العرب تنهار اليوم على رؤوس قاطنيها. ليس فقط بالمعني المادي المؤدي إلى تدمير وقتل، بل بالبعد الميثولوجي الرمزي إذ تُسلب بغداد ودمشق والقاهرة من رحيق الحضارة الضاربة عميقاً في التاريخ والوجدان، وتستحيل ركاباً من الفشل والجريمة والدمار في مشهد مقيت لا يمت بصلة للقرن الحادي والعشرين. وها نحن نتسقط منتجات العقل الغربي من السلاح والقوت رافضين مبادئه في التحليل المنطقي والابتكار والتراكم المعرفي. يعتقد كثيرون أن عزل الشعب عن المشاركة في بناء مصيره وطرق معاشه وتفكيره هو المسؤول عما آلت إليه الأمور.

كان ثمّة مبنى ثقافياً "موحداً" يتسع لكل من أقام في شبه الجزيرة العربية، والتي فاضت شرقاً وغرباً بانفتاح عقل وشوق روح. ودفعت أوروبا، التي نتخذها اليوم إلهاً، دفعتها إلى اطلاق نهضة علمية استناداً إلى حضارة الشرق المستمرة قرونًا؛ فطورت ذاتها مع تعاقب الأجيال، وارتقت بمفاهيمها ونظرتها لتنبذ الغثّ وتستبقي ما يحتوي فرص الفعل والتجدد. ولا نجازف إذ نستذكر التاريخ السحيق ليس من باب النوستالجيا بل لأنه مرجعية فكرية وحضارية يجوز الاستناد إليها، بعكس التخلف الحالي الذي تتمرغ فيه.

لإبأس من استذكار محطات ذات دلالة لتشييد البناء الفكري المرتجى. إزالة الفساد تحتاج إلى طرد اللصوص من الهيكل كما علمنا السيّد المسيح (ع). ولنا أيضاً في النبي محمد (ص) خير قدوة، فهو أعاد تشكيل مجتمعه بدءاً بتغيير اسم البلد الذي هاجر إليه. فأبدل يثرب (والثرب لغة الفساد) بطيبة، ثم بالمدينة. وكان ذلك انسجاماً مع العهود التي أبرمها مع اليهود والنصارى والكفار، وكونه حافظ على حرية المعتقد والعبادة والتقاليد، وهذا ما رغبه لحياة العرب. وتعبير المدينة (مقابل حياة البداوة) يستبطن التعدد والانضواء تحت سلطة القانون العام. وعموماً، الحياة المدنية ليست غريبة على الشرق، بل كانت مدنه أساس الحضارة والتمدن. أما وقد خرجنا من جذورنا ومرتكزاتنا الأخلاقية والسلوكية، فقد حططنا المبنى الفكري خاصتنا، ولم نستطع

تملّك مباني الآخرين، فوقعنا في الفراغ وانطبق علينا التعبير التوراتي (لا تخافوهم! إنهم فقدوا ظلّهم) (عدد ١٤:٩).

في حين تعاني بلدان المنطقة من مخاطر متفاوتة يصعب التنبؤ بأحجامها ومآلها، ولها انعكاساتها الأكيّدة والواضحة علينا، ففي الخاص عن لبنان، ومنذ تأسيسه، هو يتعرّض لموجات متتالية من الضغوط تعكس وضعه الحساس في الجغرافيا والتاريخ. وما نشهده حالياً يمثل الذروة التي تتجلّى في أزمة كيانية على درجة عالية من الحدة والخطورة، لا سيّما حين تتعرّض مؤسسات الدولة إلى ما يشبه التحلّل، ويتشظى اللبنانيون تحت تأثير انتماءاتهم الأوليّة، وأيضاً بفعل تشوّش البوصلة- الدولة. يتمظهر هذا الاضطراب في علاقة المواطن بدولته على أنّه القضيّة الأمّ، وكل ما عدا ذلك متفرّعات أو مضاعفات أو نتائج. فمعظم اللبنانيين غادروا الضيعة كإطار جغرافي وطبيعي، وبدأوا التكدّس في ضواحي المدن الساحلية بانتظار الهجرة الكبرى نحو ... الرزق. وقد حملوا في جعبتهم العشيرة والقبيلة والمذهبية ونمط التفكير: ذوت محتويات الحقيبة حيثما كانت البيئة غير مؤاتية، لا سيّما في بلدان المهجر. أما في مدينتنا اللبنانية التي تمّ تربيّفها، فكانت البيئة وما تزال مؤاتية لازدهار المنطق القبلي-المذهبي.

أدى هذا الاحتقان إلى ما أدّى إليه. واليوم، يتفشى العجز عن مواجهة تداعيات الهروب نحو الأمام، بل هناك مرض جماعي يكبت محطات الماضي من أفعال اللبنانيين "استراتيجية قمع الذاكرة"، ويكاد يبرؤهم باللجوء إلى مصطلحات مضلّلة مثل "حروب الآخرين على أرضنا" و "مؤامرة الاستعمار على شرقنا"، وإغراق الاقتصاد والانتاج في ريع نفطنا. ولا يلغي هذا التوصيف أثر العصر والعولمة، فمع انتشار التكنولوجيا وتنافس الشركات وانفتاح الأسواق، أصبحت الكيانات الوطنية والقومية مهددة في وجودها وسيادتها الوطنية، وأصبح الفرد /الإنسان معرضاً وقلقاً مخافة اندثار الروابط الثقافية والاجتماعية التي تبثه الأمان والانتماء؛ كما لا يلغي التوصيف المذكور أثر السياقين الوطني والإقليمي حيث يتفشى العديد من الظواهر السلبية والمشينة التي توشّر على تحلّل انتماءات المواطنين أفراداً وأحزاباً ومسؤولين؛ هناك آفات الرشوة والفساد والإهمال واستباحة المال العام.. والتي تتفاقم بفعل الزبائنية أو الاستقالة من المواطنة أو غيرها.

واستطراداً، لا بأس من التمييز بين الانتاج المادي (سلعي، خدمي، زراعي، إلخ) والانتاج المعرفي. فتقييم الأول مقاسه الكفاءة والمنفعة والجودة، بينما يقدر الثاني بقيم الجمال والحق والكرامة والحرية. وسواء كان فناً أو أدباً أو ابتكاراً، هو بطبيعته موجّه نحو الحيز العام، ومنغمس في تشكيل الذوق، وفي نقد أحوال الناس وأنماط سلوكهم وإدارة شؤونهم ومنظومة قيمهم. ويأتي هذه الاستطراد للتنبيه إلى خطورة أن نمعن في استهلاك المنتج المادي للغرب، بل نكاد نتكل عليه بالكامل، ونغفل حامله المعرفي والقيمي والثقافي متوهمين مقدرتنا على فصل المكوّنين تعسفاً لانتقاء الأول ونبذ الثاني.

يذكر الفيلسوف الأميركي نعوم تشومسكي في كتيب أصدره قبل حوالي عقد ونيّف "أننا أصبحنا نعيش في عالم انعدمت فيه الخيارات"²؛ الأمل يتضاءل، بينما يتكاثر أعضاء وأنصار "حزب الكنبه" بل أحزابها، حيث لكل بلد كنبته وحزبها.

تعرفّ أدبيات الأمر المتحدة التنمية البشرية بأنها عملية توسيع خيارات الناس كي يعيشوا الحياة التي يطمحون إليها. أهنك جسر يصل "انعدام" تشومسكي بـ "طموح" الأمر المتحدة؟ هل يمكن للإنسان الفاعل في محيطه المحلي والمدني أن يكون مساهماً فاعلاً وفعالاً في حلّ المعضلات الكونية؟ ... في تشكيل حلف بشري عابر لحدود الديانات والثقافات والسياسات لإيجاد عالم أكثر عدلاً وأفق أكثر إشراقاً؟

مفهوم المواطنة والتربية عليها يشكلان المدخل المأمون -منطقياً" على الأقل- لفتح كوة في الجدار!

II. في المفهوم

المواطنة هي مجموعة القيم والنواظم المتعلقة بتدبير ما هو مشترك ضمن إطار جغرافي وزماني محدد. ويمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد:

البعد الفلسفي: المواطنة كونها إنتاج ثقافي إنساني لها مرجعية فلسفية، وتتصل دلالاتها بمفاهيم الحرية والعدل والحق والخير والهوية والمصير؛

البعد القانوني: كونها مجموعة القواعد والمعايير التنظيمية، والتي تقنن الحقوق والواجبات؛

البعد الاجتماعي والثقافي: حيث المواطنة مرجعية معيارية، أي ثقافة وناظم مجتمعي يتيح التفاعل ويحفز على العمل المشترك، كما يحفز على التواصل والانفتاح واحترام الاختلاف الثقافي.

تتجلّى المواطنة في أربع مكونات أساسية:

الانتماء: أي الشعور بالانتماء إلى مجموعة بشرية ما و في مكان ما (الوطن)، مما يجعل المواطن يندمج ويتبنى المجموعة ويعرف نفسه بها؛

الحقوق: التمتع بحقوق المواطنة الخاصة والعامة، كالحق في الأمن، والصحة والتعليم والعمل والخدمات العمومية، الحق في التنقل وحرية التعبير والانتماء، والحق في الحياة الكريمة؛

الواجبات: وتشمل احترام النظام العام، الدفاع عن الوطن، المحافظة على المال العام، التكافل الاجتماعي، الوحدة الوطنية، المساهمة في بناء الوطن والإعلاء من شأنه؛

² TINA - There Is No Alternative; From the abstract of the lecture given by N. Chomsky in New-Mexico, 2000

المشاركة في الشأن العام: أي في آلية اتخاذ القرار السياسي ترشحاً وانتخاباً ومراقبة ومساءلة، ويشمل تديير المؤسسات العمومية، وعلى رأسها مصير الوطن. كما يندرج ضمن هذا المكون احترام الاختلاف وبناء الحس النقدي. يتفق رؤاد العقد الاجتماعي على أن المواطنة الحقيقية تعني الحقوق التي تكفلها الدولة لجميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز. ولن يتأتى ذلك إلا في جو من الحرية وتعدد الخيارات والمشاركة في صنع القرار، بما فيه التحقيق الكامل لمواطنة المرأة والاستفادة من طاقاتها. ويتطلب هذا الأمر تغيير ثقافة المجتمع السلبية تجاه دور المرأة، والقضاء على جميع أنواع تبعيتها واستكاتها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

III. في التربية على المواطنة

تأتي أهمية انتهاج التربية على المواطنة كاختيار وطني تربوي رسمي. وذلك من أجل تحسين الوطن والمواطن ضد كل أشكال الاختلالات والأخطار القائمة والمحتملة، وطنيا ودوليا، وتمتين الروابط الوجدانية والقيمية بين الفرد والجماعة، وبين المواطن والوطن. ومن أجل تحفيز السلوكيات الإيجابية وبناء مهارات الاتصال والتفاوض والمساءلة وحل النزاعات.

تهدف **التربية على المواطنة** إلى التالي:

تكريس حب الوطن وتعزيز الرغبة في خدمته؛

التوعية بالواجبات والحقوق؛

التربية على المشاركة وأهمية التنوع وقيم الديمقراطية؛

بناء القدرة على المشاركة الإيجابية في الشأن المحلي الوطني.

في السياق، لا بأس من الإشارة إلى أهمية مراجعة النظام التعليمي وفلسفته ومناهجه وأدواته. فإذا كانت الأديان السماوية حُضت على أهمية التعليم للارتقاء بالإنسان فكريا وسلوكيا، فليس مبالغا فيه تضمين المناهج التعليمية مفهوم المواطنة ودور المرأة، على أنها من الأساسيات في بناء مجتمع متقدم ومتماسك. أيضاً، لا مناص من التركيز على أسس المساواة والانتماء وعدم التمييز وربط المواطنين بالمكان والزمان، و بمنظومة الحقوق والحريات .

يمكن لهذه التربية أن تتخذ حيّزاً لها في أكثر من مكان: كالأُسرة، والمدرسة، والنادي وأماكن العبادة ووسائل الإعلام والشارع بما يحويه من ملصقات وأدوات؛ تتعدى التربية على المواطنة الأنشطة الصفية الكلاسيكية، كما يمكن اكتسابها عبر وضعيات تتيح ممارسة الفعل المواطن في الحياة. وهي تتسع لتشمل تطوير القدرة على الحكم الشخصي وإدراك العلاقة بين حقوق الطفل وحقوق الإنسان، وتطبيقها، وتحسين نوعية الحياة.

ينقلنا هذا الاستطراد في توسيع دائرة المعنيين بالتربية، إلى خلاصة البحث. وذلك بعد تبيان الخلل في التطبيقات السائدة، لا سيّما عندما ينتقل رحي التربية خارج المدرسة.

IV. نقد السائد

بعض الناس لم يفقدوا الأمل! ويمكن تتبّع عشرات الأصوات والأقلام التي تجهد في اختراع فسحة من ضوء، ويتنادى البعض الآخر إلى تنظيم ملتقيات أو إطلاق نداءات تتوخى تأطير الإرادات لإحداث اختراق ما. ولا عجب! فقد بلغت الأمور حدًا لم يعد هناك ما هو أخطر منه حتّى ندخر له طاقاتنا. نحن أمام أزمة وجودية تستأهل أن نستنفر لمواجهتها كل الجهد والمثابرة. وإلى خطورتها، هي ملحة وضاغطة. فالآن، وهنا، وكلّ منّا، ومن مواقعنا المختلفة، مطالبون بابتكار مبادرات للحؤول دون تفاقم الصراعات القائمة، أو للتخفيف من وطأتها. وهذا أضعف الإيمان. وكل إنجاز يتحقق يتراكم على ما قبله ويؤسس لما يليه وصولاً إلى الصيغة المتكاملة الملائمة لحقوق الفرد والمجتمع والوطن.

هناك ميل جارف إلى تركيز مفهوم المواطنة في المؤسسة التربوية، حصراً. ورغم إيجابية هذا التوجّه المجتمعي فإنّه ينم عن قصور جسيم في تكريس قيم وثقافة المواطنة في المجتمع؛ لأنه يستثني باقي المنظومات والمؤسسات المجتمعية الأخرى والفاعلين الأساسيين فيها؛ فهل تصح تربية الطفل- أي مواطن المستقبل- على قيم المواطنة في المدرسة، ونعود به مساءً إلى أسرة معذّبة ومعذّبة باللامساواة والعنف، ثمّ نلقي به في لجة المجتمع- السوق حيث استشرى قيم الأنانية والنفعية والفساد السياسي والإداري والاجتماعي (مدارس النخبة، احتكار الوظائف، الخ)، مع ما ينهش الشارع من جرائم وموبقات. وفي الأثناء، نعرّضه - طبعاً - إلى عسف الوعاء الإعلامي ومحتوياته؟

يقول الكثيرون بأن التربية على المواطنة يجب أن تبدأ من فوق. أي في البنية القانونية والدستورية التي تؤطر وتدبر الوطن ككل. وأنّه يجب تربية المسؤولين والناشطين اجتماعياً وسياسياً على المواطنة ليكونوا القدوة والمثال للصغير والكبير. أي أنّ المواطنة ثقافة وقيم تطال الجميع، ويجب أن يستحضرها ويمارسها أولي الأمر أولاً، ليكون الوطن للجميع في السراء والضراء. ومع تقديرنا لأهمية ذلك، ومع مطالبتنا بضرورة أن تتحوّل الموضة الفكاهية "ويني الدولة؟" إلى منهج مساءلة ومراقبة لأداء الدولة، فإنّه من المهم جداً ألا يفهم ذلك إعفاءً للفرد من مسؤوليته الشخصية. فاستقالة الفرد من مسؤولياته تؤسس لاستقالة الدولة من دورها، "وكما تكونوا يولّى عليكم"

إلى كون الفرد مطالب بأن يتابع ويسأل ويراقب، هو مُطالب بأن يتساءل ويمارس موجباته ومواطنيته وإنسانيته. إنما أين خارطة الطريق إلى ذلك؟

٧. أنا أولاً!

يلاحظ المتابع للأحداث والأحداث والمبادرات أن كائناً من يكون (المسؤول أو السياسي أو الناشط المدني أو المواطن العادي) يميل تلقائياً إلى إلقاء التبعة على الآخرين. وبتفكير مطالعه، سنجدها مزيجاً من لومهم واتهامهم بالتقصير، ومن وعظهم حول ما يجدر بهم أن يفعلوه، أو أن يتجنبوه. قلّة هم أولئك الذي يتبنون المنهج المعاكس. أي الذين ينطلقون من ذواتهم ليس بهدف إجراء محاكمة للذات، بل بهدف التوصل إلى إجابة واضحة على: ماذا عليّ أنا أن أفعل؟ والإجابة المتكاملة تتضمن موجباتي تجاه نفسي، تجاه أسرتي وعائلي وزملائي، تجاه الآخر، أي آخر، كل آخر، بمن فيهم شرطي المرور والسائقين الآخرين ومفترش الرصيف، وصولاً إلى الإعلامي والسياسي والقرارات الكبرى والوطن. وأظن أن أولى عوائد هذه المنهجية ستكون تفادي الإحباط والانكفاء. فالمتصدون لما يفعله الآخرون قلّما شعروا بالارتياح والانسجام لأن تصرفات الآخرين لا تخضع بالضرورة لإرادة المتصد أو الراصد، ممّا يعرضه لخيبات أمل متتالية. أما الرقباء على ذواتهم وأفعالهم فالأرجح أن ينعموا بالإيجابية والرضا طالما ألزموا أنفسهم، وثبتوا على التزامهم.

٧.١. نحو مدونة معارف ومهارات وسلوكيات مواطنة

يستدعي تحرك المواطنة من حالة السكون إلى حالة الحراك والفعل والتطبيق جملة تمارين، أهمّها:

أن أدرك مبادئ ومقومات مجتمعي وهويتي؛
أن أدرك وجودي كعضو داخل هذا المجتمع (... وتتسع حدود الجماعة لتنتهي بالمجتمع الإنساني)؛
أن أدرك حدود ممارسة الحرية في إطار احترام حريات الآخرين وتحمل المسؤولية؛
أن أكتسب آليات التفكير التي تساعد على تمييز حقوق الأنا والآخر والجماعة، قياساً على حق كل إنسان في الحياة الكريمة بما فيه الطفل والمرأة والمعرضون؛
أن أتمكّن القدرة على التفكير المنظم تصورا وتخطيطاً وإنجازاً، وأوظّف ذلك في خدمة الذات والجماعة والوطن؛
أن أتمكّن من التواصل مع المحيط، وتوظيفه في التفعيل الإيجابي لمخرجات التفكير المنظم؛
أن أتبنّى منهجية احترام القوانين (على علاقتها) وأحرص على تطبيقها في الحياة اليومية، وفي المجالين الخاص والعام؛
أن أتوخّى المواقف والتصرفات المتماشية مع المنهجيات السابق ذكرها؛
أن أكتسب كيفية التعامل مع المرفق العمومي وأحافظ عليه؛
وأن أقدر المؤسسات المحلية والوطنية، وأعمل على تقويتها بالمشاركة الفعلية والمؤثرة.

هناك أكثر من محطة في رحلة الانتقال من الفرد المتفرّج إلى المواطن الفاعل:
الانطلاق من التعرّف على أنا؛ هوية وثقافة قياساً على الهويات المختلفة؛
أنا وأنت: أي التعرف على أدوات حوارية للاتصال بالأخر وقبوله على ما هو عليه؛
نحن، أي أنا وأنت عندما نعمل معاً، أي المواطنة المحلية والعالمية حيث يقود التفاعل مع
المجتمع المحلي والوطني إلى المواطنة العالمية.
دورنا -أخيراً- كمواطنين فاعلين عبر التخطيط لمبادرات مجتمعية.

٧.١١. في الختام،

هذه الدعوة إلى تغيير بؤرة التركيز هي إسهامٌ بسيط في قافلة البحث عن غدٍ أفضل، وأرجو أن
يغدو إسهاماً واعداً. العامل الأوّل للنجاح هو التطلّع الرشيد إلى حلول واقعية وممكنة وقابلة
للتثبّت. والعامل الثاني هو أن ينتهي المنتبهون إليها إلى وضع مختلف عن الذي كانوا فيه، إن
لناحية العمل الذاتي، أو لناحية قدرتهم على العمل معاً، أو لناحية أن تساهم نقاشاتهم
اللاحقة في مساعدة كلّ معني على تلمّس ما هو قادر على فعله كفرد، أي في محيطه كفاعل
ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي أو إعلامي. بمعنى آخر، المأمول من دينامية التأمل تعزيز فعالية
الأفراد في حث التغيير وتسريعه. والمأمول أيضاً أن تدعمهم دينامية التشارك حيث تدعو
الحاجة.

لا بأس لو حاولنا اختبار ذواتنا بتمرين بسيط مؤداه أن نجد مفهوماً موحداً لعبارة وطن أو
مواطن، ثم نقارن مدلولات التعريف الموحد مع ما نعيشه ونسلكه. هي باكورة مشروع أكثر
طموحاً غايته تحديد المفاهيم، علّه يساعد تعدديات المجتمع اللبناني على تلمس سبل الطريق
التي تنقلهم من "كنبة" التفرّج إلى حلبة الفعل.

وباعتقادي، يبقى العامل الأول والأخير التأمل الصادق في الـ **أنا**، في معتقداتها ومداركها
وأفعالها؛ بل بالأصح في "لا أفعالها".

وشكراً.